تأصيل قواعد وضوابط مآخذ التأويل وتطبيقاته عند ابن العربي المعافري

سومية حكيم

باحثة في العلوم الشرعية وعلم النفس التربوي

االمغرب

ملخص:

يعد ابن العربي المعافري المالكي من العلماء الذين برزوا وتميزوا في كتاباتهم الأصولية والفقهية، وأجادوا في بيان المعاني واستنباط الأحكام الشرعية والترجيحات الفقهية، فقد تفوق رحمه الله في عدد مهم من العلوم، وبلغ ولا شك مرتبة الاجتهاد، وما مؤلفاته إلا انعكاس لما كان عليه فكره من تفقه وعمق تحليل وبعد نظر، وهذا ما جعل نظره في علم التفسير وتأسيس أصوله، بذلك المستوى التأصيلي الذي أجاد فيه، فكان موضوع "تأصيل قواعد وضوابط مآخذ التأويل وتطبيقاته عنده رحمه الله، نابع من الرغبة في الإحاطة بذلك العمق الذي تناول به مثل هذه المواضيع، فهي محاولة لبيان الأصول والقواعد، الذي اعتمده أثناء تفسيره للآيات المتشابهات، في قوله تعالى:{مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمران: 7]

فكانت هذه الورقات قاصدة تجلية وبيان تلك القواعد والأصول الناظمة لتأويل المتشابه والباطن من القرآن الكريم، وكان اختيارنا لابن العربي المعافري لما تميز به من بعد نظر في مثل هذه الأمور الدقيقة، وما التزم به من منهج علمي في بناء وتأسيس علم التفسير، والمزاوجة بين النظر العلمي التنظيري للعلم، والجانب التطبيقي العملي على النماذج وأمثلة المبثوثة في مجمل كتبه.

وقد تتبعناها بالمنهج الاستقرائي وتلمسنا مواضعها، وحاولنا خلال ذلك استنباط واستخلاص القواعد والأصول الضابطة عند لتفسيره للآيات المتشابهات،

وكان الهدف هو تقديم ذلك الخيط الناظم الذي أسس له ابن العربي المعافري في كتاباته، وهو يؤول للباطن والمتشابه من القرآن. سدا للقول على الله عز وجل بغير علم. وسد الباب عن كل متنطع زائغ مؤول بهواه.

فجاءت محاور هذه الورق كالآتي:

تناولنا في المحور الأول: ابن العربي المعافري ومعنى المتشابه من القرآن الكريم والحكمة من إنزاله، وجاء المحور الثاني: ليقارب الأصول والقواعد التي بها فسر ابن العربي المعافري والمآخذ التي اعتمدها لذلك. مع التمثيل بنماذج من الآيات المتشابهات واستنباط القواعد والأصول التي اعتمدها، وتلمس المنهج المعتمد في ذلك، وكشف عن القانون الذي سار عليه في التأويل، وارتضاه في رسم التفسير، فكان هذا العنوان: "تأصيل قواعد وضوابط مآخذ التأويل وتطبيقاته عند ابن العربي المعافري."

المحور الأول: مفهوم المتشابه من القرآن والحكمة منه في نظر ابن العربي

المبحث الأول: ابن العربي وكتاباته الفريدة في باب التفسير

يعتبر ابن العربي المعافري من بين العلماء الذين تركوا بصمة في تاريخ التراث الإسلامي، فهو عالم الأندلسي القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، كانت له تأليفات رصينة في شتى العلوم والفنون، ولم تخلوا كتبه من الاستنباط والتفسير، والشرح والبيان لكلام الله تعالى، لأنه أحد الأصلين، وأول الركنين، وأهم المرجعين.

وكان لكتابه: أحكام القرآن صدى واسع، وانتشار كبير، حيث كتب الله له القبول عند أهل العلم، وتداولته الأيادي، وتناقلته الألسنة، لم يقتصر على تفسير آيات الأحكام وذكر مذاهب الفقهاء، بل كان تفسير شاملا للقرآن الكريم، فهو بحق مفسر فقيه لغوي، وإن من مؤلفاته المفيدة كذلك؛ كتابه المسمى بـ : (قانون التأويل)، جعله مصنفا في عدة أبواب في الفقه والعقيدة والتربية والتفسير وغيرها، ولم يخلو من الإشارة إلى علم التفسير وعلوم القرآن، حيث فسر كثيرا من الآيات القرآنية، واختار بعض الأقوال التفسيرية، وعقد فصولا ناقش فيها موضوعات من صلب علوم القرآن الكريم.

المبحث الثاني: المتشابه من القرآن عند ابن العربي والحكمة من إنزاله:

النقطة الأولى: المتشابه من القرآن عند ابن العربي المعافري

لا شك أن القرآن الكريم فيه المحكم والمتشابه، والمحكم هو البين الواضح الذي لا يلتبس أمره، وهذا هو الغالب في القرآن، فهو أمّ الكتاب وأصل الكتاب، وأما المتشابه، فهو الذي يشتبه أمره على بعض الناس دون بعض، فيعلمه العلماء ولا يعلمه الجهال، ومنه ما لا يعلمه إلا الله تعالى.

وأهل الحق يردون المتشابه إلى المحكم، وأما أهل الزيغ فيتبعون المتشابه، ويعارضون به المحكم، ابتغاء الفتنة، وجريان خلف التحريف والتضليل.

وعلم الباطن مما "ضلت فيه الأمم فوغدوا في هذا الباب وأوعدوا كما أشار ابن العربي حتى "كفرت منهم طائفة لا يحكى قولها الآن لسخافته، وتسورت عليه أخرى، وادعى كل واحد منهم أن علمه في كتاب الله ليحرص عليه من يطلبه."[1] ولكن المتأمل في كتاب الله عز وجل الدارس لعلومه، يعلم يقينا، أن العلوم كلها في كتاب الله "ما كان علما لذاته، لا ما وقعت الدعوى فيه أنه علم وهو جهل، وذلك يرجع إلى العلوم الشرعية، والحقائق العقلية، فإن جميعها مضمن في كتاب الله، والدليل عليه مبين،"[2]

وكل جهالة في نظره وسخافة ادعتها طائفة، فالرد عليها في كتاب الله موجود أيضا مبين، ولذلك ذهبت طائفة وجماعة من الصوفية تكلفت ما يستغنى عنه أنحاء غريب، ولذلك نجد ابن العربي قد حدد لتفسير الباطن من القرآن قواعد وضوابط، استخلصنا من مجموعها نماذج لنكون بذلك قانونا في مآخذ التأويل لديه.

فالمحكم والمتشابه كله في كتاب الله يقينا قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]. وأن القرآن محكم كله، كما قال: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: 1] وهو أيضا متشابه كله كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: 23]. ومنه محكم، ومنه متشابه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]، والمعنى الذي به صار القرآن كله محكما كما أكد ابن العربي، "بذلك المعنى صار كله مشابها، والمعنى الذي به صار منه آيات محكمات، بذلك المعنى صار منه آيات متشابهات"[3]

ويقصد بكونه محكما فبمعان كثيرة منها: " منها اطراده في البلاغة، وانتظامه في سلك الفصاحة، واستواء أجزاء كلماته في أداء المعنى، من غير حشو يستغنى عنه، أو نقصان يخل به، واختصار القول الطويل الدال على المعنى الكثير[4] وفيه أيضا حسن التصريف بالعبارة في التصريح والإشارة، ورصف الألفاظ المطردة، ورس المعاني، وربط المقاصد، وحسن الأداء إلى الأسماع.[5]

فالمحكم كما وضح هو المنتظم فصاحة وبلاغة، مفيد في معناه، واضح الدلالة، بعبارات مختصرة صريحة، وألفاظ قاصدة للمعنى المرجوة لذا سامعها، من غير إخلال ولا اختصار.

وأما كونه متشابها: فبمعنى واحد، وهو ما وصفه به من الأحكام الذي يجري في جميع سوره، بل في آياته، وأما الذي به كان منه آيات محكمات هي الأم، ومنه آيات متشابهات، فذلك في طريق البيان والعلم، إذ منه آيات محكمات يعلم معناها، ويفهم المراد معها، ومنه آيات متشابهات لا يفهم معناها لاشتباهها بما يصح أن يكون موافقا للمحكم، وربما لا يوافقه، أو لانغلاق باب المعرفة.[6]

أي أن المتشابه لا يفهم مراده ولا معناه لاشتباهه وانغلاق المعرفة فيه فيحتاج الى أدوات لفهمه وفتح مغاليقه. والسؤال المطروح الآن هو ما الحكمة من تواجد المتشابه ضمن القران الكريم؟ وهي النقطة التالية التي سنناقشها بتفصيل.

النقطة الثانية: الحكمة من وجود المتشابه في القران الكريم وأنواعه

أولا: الحكمة من وجود المتشابه في القران الكريم

جعل الله عز وجل القرآن بعضه محكم وبعضه متشابه "ولو شاء ربنا سبحانه لجعله على مرتبة واحدة في الجلاء والبيان، ولكنه قسم الحال فيه لما سبق من علمه في تقسيمه الخلق إلى عالم وجاهل ومستوفي وناقص وتفضيلهم في درك المعارف كما قال عز وجل: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة المجادلة آية 11] فأخبر عز وجل أنه يرفع بالإيمان درجة ويرفع بالعلم معه أخرى، والذي لا يعلم تأويله يقتصر على الإيمان به والتصديق له والتسليم به في علم الله سبحانه.[7]

والصحيح لديه إن المحكم: ما استقل بنفسه، والمتشابه: ما افتقر إلى غيره مما فيه شبهة منه أو من سواه إلى المحكم، ودليله أن: المحكم هو الأم التي إذا رد إليها الولد علم نفس، قال الله تعالى: "منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشبهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشبه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب".[8]

وذكر في دقيقة بديعة أن الله قدم "من يريد أن يتبع المتشابه بنفسه طلبا لفهمه، حتى لو رده إلى الأم وهو المحكم لوجد معناه فيه وكان محمودا، وبذلك يكون في جملة الراسخين في العلم الذين يؤمنون به أولا عند سماعه ويعرفونه آخر عند التذكرة برده إلى أم الكتاب[9]

وهنا يسطر ابن العربي أول شروط الاشتغال على الآيات المتشابهات وفك مغزاه في قاعدتين أساسيتين:

أولهما: الإيمان به لكون الكل من عند الله تعالى:

قال عز وجل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [سورة: ال عمران 7]قال ابن وهب، قال مالك:" الراسخ العالم العامل فإذا لم يعمل بعلمه فهو الذي يقال فيه [نعوذ بالله من علم لا ينفع]،[10] وذكر القاضي ابن العربي، هذه الآية على وجهها، وذكر اختلاف العلماء قديما وحديثا في المراد منها، وبين أن مالكا قال في تفسيرها: " هي جماعة لا يعلمها إلا الله، وقال آخرون إن الراسخين في العلم يعلمونه، وهو الذي نختاره، وأن قوله ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [سورة: ال عمران 7]جملة في موضع الحال أو دال على الحال، وهنا اختيار محمد بن إسحاق، وما رأيت من وقف على الآية وفهم معناها قبله غيره،[11]

لان قول الله عز وجل لا يختلف، فقوله واحد من رب واحد، والعلماء الراسخون في العلم ردوا تأويل المتشابه إلى ما علموا من المحكم الذي ليس له إلا تأويل واحد، فاتسق بقولهم الكتاب وقامت به الحجة وظهر العذر وزاغ الباطل، وهو كلام صحيح "قد جرى في أسلوب التحقيق، وبلغ الغاية من التدقيق بسطه وإيضاحه أن الله تعالى قال ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[12] [سورة ال عمران: 7] فقسم الآيات على قسمين: أما وبنتا، وإنما قلنا وبنتا لأن الأم من الأسماء الإضافية للضرورة فمن أراد أن يعرف نسب البنت ردها إلى الأم، والقرآن كله محكم وكله متشابه ومنه آيات محكمات وآيات متشابهات وذلك كله بمعان مختلفات.13 أما كونه كله محكما: فبحسن الرصف وبديع الوصف وغاية الجزالة ونهاية البلاغة وقلة الحروف وكثرة المعاني وعنه وقع البيان بقوله عز وجل ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾ [سورة هود آية1]

وأما كونه متشابها كله، فباستوائه في هذه المعاني التي فصلنا لا تقصير، ولا فضول ولا حشو ولا تعارض ولا تناقض، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ سورة النساء: 82] وعنه أخبر عز وجل بقوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [سورة: الزمر آية 23]

وأما كونه على قسمين منه محكم ومنه متشابه: فالمراد منه جلي في البيان، ومنه خفي ولو شاء ربنا سبحانه لجعله على مرتبة واحدة في الجلاء والبيان، ولكنه قسم الحال فيه لما سبق من علمه في تقسيمه الخلق إلى عالم وجاهل ومستوفي وناقص وتفضيلهم في درك المعارف كما قال عز وجل: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة المجادلة آية 11]فأخبر عز وجل أنه يرفع بالإيمان درجة ويرفع بالعلم معه أخرى والذي لا يعلم تأويله يقتصر على الإيمان به والتصديق له والتسليم به في علم الله سبحانه.[14]

ثانيا: تركيب الآيات المتشابهات لمعرفة معناها الى الآيات المحكمات، لأن هي الأم والأصل، فالآيات المتشابهات، ذلك طريقه البيان والعلم، والراسخ في العلم من العلماء الذين يعلمون أن هذا القرآن قد ضمنه سبحانه وتعالى بحكمته ما أحكم من الآيات وما كان سبيله التشابه، ابتلاء لعباده وامتحانا لهم، وأما أهل الزيغ فيتبعون المتشابه، ويعارضون به المحكم، ابتغاء الفتنة، وجريا خلف التحريف والتضليل، وجعله مثاراً للشك والتشكيك فضلوا، وأضلوا وتوهموا بهذا المتشابه مالا يليق بالله عز وجل ولا بكتابه ولا برسوله،

فالمتشابه من القرآن امتحان لقلوب المشككين والمتأولين أصحاب الأهواء، الذين يحاولون تأويل القرآن حسب تصوراتهم ومصالحهم، بغية فتنة الناس عن الصراط المستقيم وبث الشكوك في معتقداتهم، [15]

فالله عز وجل أختبر أهل العلم بهذه المتشابهات من القرآن، حتى يرفع هممهم للبحث والدراسة والتأمل، اعتمادا على قواعد العلم وأدوات الفهم التي استقرؤوها من أصول الفقه، وقواعده، وأصول الفهم وأدواته، فهي امتحان لقلوبهم بضرورة التسليم والإيمان بما قبل عقولهم وأفهامهم.

أما الذي قلبه فيه زيغ يتبع المتشابه، فيبقى في حيرةٍ من أمره، وأما الراسخون في العلم فإنهم يؤمنون به كله، متشابهة ومحكمه، ويعلمون أنه من عند الله وأنه لا تناقض فيه. [16]

ثانيا: اختلاف الناس في معنى المحكم والمتشابه

قدم ابن العربي في معرض حديثه عن المتشابه من القرآن اختلاف الناس فيه على أقوال كثيرة بينها في كتاب المشكلين، نسوقها للبيان:

"منهم: من قال إنها آيات الوعيد، ومنهم من قال إنها آيات القيامة، ومنهم من قال إنها أوائل السور، ومنهم من قال إنها الآيات التي تمتنع بظاهرها على الله تعالى كآية المجيء والإتيان وغيرها.[17] وقدم اختلاف الناس في ذلك على أقوال كثيرة بينها في كتاب المشكلين،

والصحيح لديه إن المحكم: ما استقل بنفسه، والمتشابه: ما افتقر إلى غيره مما فيه شبهة منه أو من سواه إلى المحكم لأنه الأم التي إذا رد إليها الولد علم نفس، قال الله تعالى: "منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشبهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشبه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب"[18]

والخلاصة أن كل من: آيات الوعيد، وآيات القيامة، وأوائل السور، والآيات التي تمتنع بظاهرها على الله تعالى كآية المجيء والإتيان وغيرها، ...

وهي:" بإجماع من الأمة من المتشابه الذي نبه الله عليه في قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ سورة: [ال عمران 7] الذي لا يتبعه إلا زائغ القلب".[19]

المحور الثاني: مآخذ التأويل المتشابه والباطن من القرآن عند ابن العربي

إذن كيف طلب ابن العربي فهم المتشابه من القرآن وأوله وبينه، منعا منه من الوقوع في الفهم الضال، والزائغ عن جادة الصواب؟ وما منهجه المعتمد في ذلك؟

المبحث الأول: منهج طلب فهم المتشابه من القرآن

وقدم الله تعالى من يريد أن يتبع المتشابه بنفسه طلبا لفهمه، حتى لو رده إلى الأم وهو المحكم لوجد معناه فيه وكان محمودا، وبذلك يكون في جملة الراسخين في العلم الذين يؤمنون به أولا عند سماعه ويعرفونه آخر عند التذكرة برده إلى أم الكتاب[20]

والراسخ في العلم هو الذي يقابل بين المحكم والمتشابه فيسقطه عند الاختلاف أو يعضده بدليل آخر أقوى، وهو الأمر الذي بينه بقوله " ينظر فيه – أي المحكم – ويقرن المتشابه بالمحكم فما وافق المحكم من احتمال المتشابه قال، به وما خالفه أسقطه وإن احتمل الأمر عنده بعد ذلك عضده بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم –واستدركه في أدلة المعقول فإذا اتضحت السبيل وابتهج له الدليل قال به واعتمد عليه، وإن توقفت الحال بعد هذا الاعتماد كله سلم لعلم الله أخيرا كما سلم المؤمن أولا [21] فالراسخ في العلم عند علمائنا هو الذي ينتهي إلى ما علم، ويقف حيث ما بلغ به النظر وهو مذهب ابن العربي.

من خلال هذا البناء النظري لتأويل المتشابه من القرآن، والتركيز على أهم ضوابطه، تبين لنا أهميته اتباع المنهج الضابط للتأويل، وإذا علمنا هذا تبينت وظيفته في التفسير؟ وانعكاسه عليه بيانا وجمعا، واحتجاجا وترجيحا، **نجملها في الآتي:**

- ✓ **أولا:** جمع الآيات
- ✓ **ثانيا:** الرجوع الى الأصول والأدلة القطعية

- ✓ **ثالثا:** تركيب الألفاظ على النصوص
- ✓ **رابعا:** جمع المعاني النظر في الحكمة مع –جمع المتعارض من الألفاظ–
- ✓ **خامسا:** الاستدلال من مدلول اللفظ على نظير المعنى
- ✓ **سادسا:** الباطن من القرآن لا يفسر بالاجتهاد وإنما المعول فيه الرواية
- ✓ **سابعا:** لا يجب العدول عن الظاهر وتحميل اللفظ ما لا يطيق،
- ✓ **ثامنا:** الاعتماد على النقل الشرعي وترك العقل
- ✓ **تاسعا:** المطلوب منه حصول العلم يقف على الدليل، وما كان المطلوب فيه الظن فتطلب له الأمارات واللغة العربية.

وهذا كله: يفتح لك أبوابا من التفسير كما ذكر ابن العربي المعافري إلى ما لا يحصى من المعارف، ويعطيك قانونا في مأخذ التأويل.

وللتفصيل ذلك وتنزيل القواعد على أمثلتها نقدم هذا النموذج العملي من تأويل ابن العربي للمتشابه من القرآن ونتتبع منهجه المعتمد في ذلك:

أولا: الإيمان به

ذكر ابن العربي في دقيقة بديعة أن الله جل جلاله قدم "من يريد أن يتبع المتشابه بنفسه طلبا لفهمه، حتى لو رده إلى الأم وهو المحكم لوجد معناه فيه وكان محمودا، وبذلك يكون في جملة الراسخين في العلم الذين يؤمنون به أولا عند سماعه ويعرفونه آخر عند التذكرة برده إلى أم الكتاب" [22] اذن لابد عند النظر في الآيات المتشابهات من ضرورة الإيمان بها، لأنها كلها من عند الله عز وجل.

ثانيا: ردها الى أمهات المحكمات

فلابد بعد التصديق والإيمان الجازم بأن كل ما في القرآن من عند الله عز وجل سواء أكان محكما أو متشابها، من أن يردوها الى: " أمهاتها المحكمات، ففيها التوضيح والبيان، وهذا عنده من التمكن من العلم والرسوخ فيه، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [سورة: ال عمران: 7]."[23]

فقدم ابن العربي اختلاف العلماء على ثلاثة أقوال في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] فمنهم من قال تمر كما جاءت ولا يتكلم فيها. والثاني: من قال يتكلم فيها مع من يتحقق حسن عقيدته ويقين استرشاده، ألا ترى إلى قول إمام الأئمة مالك: "الاستواء معلوم والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة".[24] الثالث: من أطلق القول كسفيان بن عيينة قال: وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] فقال: هي وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: 11] سواء. وأشبه قول فيه ثلاثة: قول سفيان هذا، وقول من قال إنه بمعنى استولى وقول من قال: فعل في العرش فعلا سماه استواء. (وقد قال لنا محمد بن طاهر المقدسي، قال أبو المظفر شاهفور الإسفراييني معناه: منع أن يكون فوق العرش شيء، وهو أحد معنى قولنا: استوى فلان على المرتبة،[25]

وهو بديع عظيم، قد قرره عنه بلفظه في "شرح المشكلين" واختصره ها هنا لطوله، وما ذكره دلالة على جميعه، وإذا أردت الآيات فهي بالنسبة له آيات الوعيد والقيامة، وكل آية عبر الله فيها عن نفسه بفعل يستحيل ظاهره عليه، والحروف المتشابهات في أوائل السور.[26]

ثالثا: المطلوب منه حصول العلم يقف على الدليل، وما كان المطلوب فيه الظن فتطلب له الإمارات.

يقول ابن العربي وهو يوضح مدارك العلوم "اعلموا –أوصلكم الله إلى درجته وبوأكم مقعد صدق في مرتبته– أن مدارك العلوم تنقسم من وجه إلى ثلاثة أقسام: مدركة ضرورية: كعلوم الحواس، وما ثبت في النفس ابتداء، كعلم الإنسان بنفسه وصحته وسقمه، وأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان. ومدركة بالأدلة، والأدلة على قسمين: عقلية وسمعية".

والدليل: كل ما يوصل إلى اليقين، وبعد ذلك أمارات تفيد غلبة الظن في النفس لأحد المحتملين على الآخر لا يمكن سواه، وأنتم جماعة وأنا واحد ولا أملك إلا عمري ولكم في المعارضة الدهر كله إلى يوم الدين. فأما العلم الضروري والبديهي فقد عرفتموه.[27]

وأما العلم النظري ففيه تاهت الفرق، وجار من جار، وقصد من قصد، [28]

ولذلك أكد رحمه الله، أن كل ما سبيله الظن يتوقف فهمه على الدليل والأمارات، لأنه أقرب للاختلاف وادعى للاختلال. "تعلموا أن كل ما كان المطلوب منه حصول العلم فلا تسلك إليه إلا جادة الدليل الموقفة بك عليه، ولا تستعد لسواه فإنك تقع في مهواة لا قعر لها، وتسلك مغواة لا هداية فيها.[29]

رابعا: ما كان سبيله الظن يطلب من جهة اللغة العربية.

مثاله ما ذكره في بيان معنى التابوت قال: "وكل ما كان المطلوب فيه الظن، فاطلب له أمارته، ولعلي أستغني عن وقع، وقيدوه بلغة قريش واختلفوا في التابوت قال زيد: يكتب بالهاء، وقال سعيد: بالتاء فقال عثمان: يكتب بالتاء فإن القرآن نزل بلغة قريش، يريد وهي لغة قريش. وقد اتفقوا على قراءته بالتاء لا خلاف بينهم فيه، فأراد زيد أن تكون قراءته بالهاء، وكتبته مثله، وهي لغة الأنصار، فآثروا لغة قريش إذ بها نزل القرآن". [30]

وكتبوا ﴿كهيعص﴾ [سورة مريم: 1] الخمسة الأحرف موصولة، وكتبوا {حم عسق} الخمسة الأحرف مفصولة، وكتبوا﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: 1] ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] حرف صوت لا حرف هجاء، أي: لم يكتبوه "قاف" ولا كتبوه "نون" ولو كتبوه هجاء لكان الأصح من الأقوال فيه قول من قال: إنه الحوت الذي تحت المخلوقات كلها، والقلم الذي فوق المخلوقات كلها،[31] ولو كتبوه "قاف" حرف هجاء لظهر قول من قال: إنه الجبل المحيط بالأرض، ولو كان المعنى فيه ما قاله بعضهم من أنه شطر كلمة، لكتب أيضا قاف" حرف هجاء كما كتبوا قولهم: قلت لها: قفي، فقالت لي: قاف. كلمة هجاء من ثلاثة أحرف. [32]

فهذا كله يفتح لك أبوابا من التفسير كما أشار ابن العربي إلى ما لا يحصى من المعارف، ويعطيك قانونا في مأخذ التأويل.

ومن الأمثلة التي تتضمن تفسير الظاهر والباطن من القران، حيث اكتفى ابن العربي بذكر ظاهر واحد وباطن واحد. قال: أما المعنى الظاهر فإن الفصاحة العربية، والبلاغة السليقة هي التي تميز بها القرآن، وعنها وصل المعنى إلى القلوب، فإن القول إذا كان بديع النظم حسن الوصف، كانت ألوط بالنفس وأسرع إلى القبول والفهم، وبهذا كانت العرب تبالغ في خطابها، وتتبارى في كلامها، فجاءهم الله من ذلك بما لا طاقة لهم به وإن جره على أساليبهم[33]

خامسا: الباطن من القرآن لا يفسر بالاجتهاد وإنما المعول فيه الرواية والقطع

حيث اعتبر ابن العربي الحروف المقطعة في أوائل السور ضمن الباطن من علوم القرآن ولذلك لا تنال معانيها بالاجتهاد، وإنما يعول فيها على الرواية، لأنها ليست من باب التكليف، بل من باب الاعتقاد الذي يعول فيه على القطع، ومن هنا خلص له أن قسم التوحيد من علوم القرآن لا ينال بالاجتهاد، وحصر علوم القرآن في الأقسام الثلاثة السالفة الذكر، ونبه على ما يدخل تحت

كل قسم، وأتى بآيات ركب عليها هذا التقسيم، كتطبيق لما ذهب اليه، وعلى أساس تقسيمه تكون الفاتحة تجمع كل علوم القرآن، وسورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن في المعنى.

والخلاصة أن: القواعد التي اعتمدها ابن العربي لتأويل المتشابه من القران هو: **الإيمان** به أولا، ثم ردها الى أمهات المحكمات، وطلب الدليل والأمارات واللغة العربية لذلك، واعتماد الرواية والقطع بدل الاجتهاد،

المبحث الثاني: ضوابط تفسير آيات الباطن والمتشابهة من القرآن

للتأويل المتشابه من القرآن مجموعة ضوابط استخلصناها من مجموع أقوال ابن العربي المعافري وهو يبين ويفسر معاني تلك الآيات نقدمها فيما يلي من خلال نماذج دالة:

الضابط الأول: ألا يتبع الهوى ويتكلف مالم ينزل به من سلطان

يتوقف التأويل عند ابن العربي المعافري على جمع الآيات لبيان المعنى الصحيح، وهوما فعله عند تفسير قولهم: "إن الله لما خلق آدم قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] ولم يقل: إني خالق عرشا ولا سماء ولا أرضا ولا جنة ولا نارا ولا شجرا ولا حيوانا، حتى خلق آدم، وقال لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] فما الحكمة فيه؟ "

فذكر اختلاف مدارك خواطرهم في بيان ما تكلفوا سؤاله،" فركب كل واحد منهم على ذلك فنا من فنون المقاصد عظيم، وولجوا مفازة لا تقطعها المهارى ولا يزال الفكر فيها حيارى، حتى أدخلها المتأخرون في كل آية وحرف، وغادروا في سبيلها رذية كل جلدية وحرف،[34] ولم يزل يطلب هذا الفن في مظانه، وفي مراجعة شيوخه حتى وقف على حقيقة مذهبه، ولقد سأله بعض أصحابه من السالكين عن قول صاحب الحقائق: ما الحكمة في قول الله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: 107].35 فأضاف الضر إلى المس، والخير إلى الإرادة، فأملى في ذلك على طريقة القوم ما نصه: سألتني – وفقك الله– عن قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 17]. وقال في الآية الأخرى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: 107]. ما الحكاية على مذهب الأشياخ في ذكره المس في الضر، والإرادة في الخير. فقلت: فيه إشارة للقوم لا يحتملها أهل هذا القطر، منها ما فيه إشكال، ومنها ما هو داخل في قسم الاختلال.

الضابط الثاني: الرجوع الى الأصول والأدلة القطعية

وهو ما استفيد من قوله: وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يمسسك بخير في (سورة الأنعام) في الموضعين، وتفرقته بينهما في (سورة يونس) بيان؛36 لأنه سبحانه خالق الضر ومنشئه ومبدعه ومخترعه على الانفراد، فذكر بأبلغ أنواع الخلق وهو الإيصال له إلى العبد والاتصال به ردا على من يقول: إنه لا يخلق إلا الخير والضر الذي لا كسب فيه للعبد، فأما المضرة التي يكتسبها العبد لنفسه ، فلا يخلقها عند المبتدعة إلا العبد، والضرر عندنا هو الألم الذي لا نفع يوازيه أو يوفى عليه، ويقع جزاء أو قصاصا أو عقابا. وهذه الآية رد على هؤلاء المبتدعة، فإنه أضافه إلى نفسه، وأخبر أنه متصل بالعبد بفعله، فهو المنفرد بخلق الضرر من غير شريك يعضده، وكذلك ينفرد بكشفه من غير نصير ينجده، فإن خصصوا الأول، خصصنا الثاني، [37] الكلام عنده يعود كله إلى فن الأصول، والأدلة فيه قاطعة.

الضابط الثالث: تركيب الألفاظ على النصوص

فالألفاظ في نظر ابن العربي كلها سواء، لو وضع كل واحد منهما موضع الآخر لأجزأ، فقد قال وهو يوضح ذلك في سورة الأنعام: "﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 17]. وفي سورة يونس107: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ الآية. وقال في سورة الزمر: 38 ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ الآية. فتارة أضاف الإرادة إلى الخير والضر، وتارة أضافهما إلى الإمساس، وتارة غاير،[38] وكل هذا صحيح فصيح، وهذا هو المختار عنده، وأطيب ما يجلب في الإيثار، وهو قوله من جملة الأقوال.

الضابط الرابع: جمع المعاني والنظر في الحكمة مع جمع المتعارض من الألفاظ

قال تعالى: ﴿لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ في الأعراف (167) فقال: "الفهري" إن الله سبحانه أخبر في سورة الأنعام أنه جعل الخلق خلائف الأرض ليبتليهم ، ووعدهم وتوعدهم، وأمهلهم إلى الدار الآخرة ولم يهملهم، وأخبر في سورة (الأعراف) عن بني إسرائيل وما اقتحموه وما نزل بهم في الحال، وعجل لهم من العذاب فأكده باللام لما كان فيه من سرعة الجزاء وتعجيل العذاب. وقد أخذ قوم هذا القصد في طريق السؤال، وعلى فن من الفقه فقالوا ما الحكمة في أن الله تبارك وتعالى بدأ كتابه بحمد نفسه، وقد نهى أن يحمد أحد نفسه".[39]

وهذا قشر من لباب هذه الأسئلة، وفن فقهي في جمع المتعارض من الألفاظ، والسؤال في نفسه فاسد لأنه متناقض، إذ معناه أن الله حمد نفسه ونهى المخلوق عن حمد نفسه، وأي تعارض في هذا؟ وأصل التعارض بين الشيئين، إنما ينبني على تساويهما في المرتبة، ولا مساواة بين الله والخلق، فلا معارضة. وتحقيقه عنده: أن التعارض بين الشيئين إنما يكون إذا تعلقا بمعنى واحد من جهة واحدة في حق شخص واحد في وقت واحد"،[40]

الضابط الخامس: الاستدلال من مدلول اللفظ على نظير المعنى

وعلم الباطن أن تستدل من مدلول اللفظ على نظير المعنى، وقد كان في إملاء – أنوار الفجر في مجالس الذكر– يسلك هذا الباب كثيرا، وأورد فيه عظيما كما سمعتم، قال: "وكانت اللواقط تكثر في مجلسي، فما ظفرت قط بشيء من السواقط، لأن طرق كلامي كانت محفوظة بالحرس، محققة بين النفس والنفس، وهو معنى عظيم وقد فتحت لكم بابه، وهتكت حجابه، وشرعت سبيله، وأوضحت دليله، فمن كان له منكم قلب فقد وعاه ومن علم الباطن أن تستدل من مدلول اللفظ على نظير المعنى، وهذا باب جرى في كتب التفسير كثيرا،[41] وذكر أن أحسن ما ألف فيه –اللطائف والإشارات– للقشيري رضي الله عنه، وإن فيه لتكلفا أوقعه فيه ما سلكه من مقاصد الصوفية،[42] ولهذا نبه على هذه الكبوة بالقول: فخذوا ما تعلمون وقفوا دون ما تجهلون، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون.

الضابط السادس: لا يجب العدول عن الظاهر وتحميل اللفظ ما لا يطيق

وذلك بيانه في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35]. قال: هذه الآية العظيمة في كتاب المشكلين، و قانون التأويل، وأوضح المراد منها على أقوال العلماء؛ وهذا الحرف منها ذكره بعض الأحكامين، فرأى ألا يخلي هذا المختصر منه.

حيث بين اختلاف في هذه الشجرة على ستة أقوال، ثم قال: لا خلاف بين المحققين الذين ينزلون التفسير منازله، ويضعون التأويل مواضعه من غير إفراط ولا تفريط، أن هذا مثل ضربه الله لنوره، ولا يمكن أن يضرب لنوره المعظم مثلا تنبيها لخلقه إلا ببعض خلقه؛ لأن الخلق بقصورهم لا يفهمون إلا بأنفسهم ومن أنفسهم، ولولا ذلك ما عرف الله إلا الله وحده، وأنور المصابيح في الدنيا مصباح يوقد من دهن الزيتون.[43]

ومن غريب الأثر أن بعض علمائنا الفقهاء قال: إن هذا مثل ضربه الله لإبراهيم، ومحمد، ولعبد المطلب، وابنه عبد الله، فالمشكاة هي الكوة بلغة الحبشة، فشبه عبد المطلب بالكوة فيها القنديل، وهو الزجاجة، وشبه عبد الله بالقنديل وهو الزجاجة، ومحمد كالمصباح يعني من أصلابهما، وكأنه كوكب دري وهو المشترى، يوقد من شجرة مباركة يعني إرث النبوة، من إبراهيم، وهو الشجر المباركة، يعني حنيفة لا شرقية ولا غربية، لا يهودية ولا نصرانية، يكاد زيتها يضيء، ولو لم تمسسه نار. يقول: يكاد إبراهيم يتكلم بالوحي من قبل أن يوحى إليه، نور على نور إبراهيم ثم محمد. وهذا كله عند ابن العربي "عدول عن الظاهر، وليس يمتنع في التمثيل أن يتوسع المرء فيه، ولكن على الطريقة التي شرعناها في قانون التأويل، لا على الاسترسال المطلق الذي يخرج الأمر عن بابه، ويحمل على اللفظ ما لا يطيقه.[44]

الضابط السابع: الاعتماد على النقل الشرعي وترك العقل

يوصي ابن العربي في هذا الباب بالتثبت، لأنه يعتبر الدليل القطعي لا يمكنك من الظن ولا يمر بك عليه، فكيف ينهيك إليه؟ ويؤكد أن "الأمارة الظنية هي التي ينخدع بها الشادي" [45] والذي يراه ابن العربي ضابطا لذلك الأصل:" أن ما كان من باب التكليف، فإنه تارة يعلم قطعا بدليل القطع، وتارة يفيد ظنا بأمارة الظن، ويجوز أن يسمى دليلا".[46] وأما ما خرج عن باب التكليف والعمل فان طريقه عنده القطع به،" والمطلوب فيه العلم، فلا تسلك إليه على منهج الظن، ومن ذلك أخبار الآخرة من كيفية الميزان وأحوال الصراط وترتيبه على الحوض ونحو ذلك." [47] وأدخل فيه أيضا " ما تقدم من القول في كيفية تأويل أوائل السور، فإنه ليس من باب التكليف، وإنما هو من باب العلم فلا سبيل إلى الظن فيه، ولا يوجد دليل القطع عليه فوجب التوقف." [48]

ومن جملة العشرين قولا ما لا سبيل إلى معرفته بالعقل، وإنما يعلم بالنقل الشرعي، ومنها ما يعلم بالنقل اللغوي لو وجد من طريق صحيحة، ولكنهما معدومان، فلو جاء خبر صحيح بأنه اسم من أسماء الله أو من أسماء السور أو القرآن لاخترناه واعتقدناه، وكما أنه لو جاءنا من طريق اللغة أيضا"،[49]

فالدليل الصحيح الصريح المعضد بالنقل اللغوي الفصيح هو اهم ضابط من ضوابط التأويل.

خاتمة: يُعتبر الباطن من القرآن من الآيات التي تحمل معانٍ عميقة ودقيقة وواضحة، بخلاف الآيات المتشابهات التي تتطلب تفسيرا أعمق وأكثر تفصيلا لفهمها بشكل صحيح، لاحتوائها على التشابه في اللفظ أو المعنى، واشتباك في المفهوم وغموض يحتاج معه الى أدوات للضبط، وقوانين محكمة للبيان، ومنهج لفتح مغاليقها وقد يتطلب فهما دقيقا للسياق وحمل مشابهها على محكمها لتوضيح معناها،

وقد كانت دراستنا لابن العربي المعافري، وتناوله بالبيان والتأويل لهذه الآيات من خلال تتبع كتبه والنماذج التي عملنا على دراستها، قاصدة إماطة اللثام عن هذا المنهج الضابط، وتلمس تلك القواعد والتي يمكن إجمالها في هذه النقاط الختامية:

- الاعتماد على اللغة العربية: يتطلب فهم الباطن والمتشابه من القرآن فهما جيدا للغة العربية، بما في ذلك قواعد النحو والصرف والبلاغة.
- اعتماد قواطع القرآن الكريم، وصريح السنة النبوية.

- عرض الآيات المتشابهات على أمهاتها المحكمات ففيها البيان.
- اعتماد النقل الشرعي بدل العقل
- عدم العدول عن الظاهر وتحميل اللفظ ما لا يطيق

وغيرها مما وضحناه سلفا، ليبقى تأويل الباطن والمتشابه من القرآن، قضية من القضايا التي تستوجب فعلا إفراد بحوث ودراسات لها، لتجلية أسسها وقواعدها ومنطلقاتها ومآخذها، وبيان المنهج الضابط لذلك، لتحقيق الفهم صحيح لكتاب الله تعالى، وسد الباب عن كل متنطع متبع للهوى مؤول لكلام الله تعالى على غير وجهه الصحيح.

خلاصات:

– لقد بينت هذه الدراسة أهمية ضبط الآيات المتشابهات بالقواعد الأصولية اللغوية في بيان معانيها وطرق ترجيح المعاني فيها، بشكل لا يتناقض مع روح الشريعة وقواطع الأدلة المتفق عليها.

– أبرزت الدراسة شخصية ابن العربي المعافري; ومنهجه الأصولي المنضبط والذي وظفه للبيان طرق تأويل المتشابه من القرآن، والتي تميزت بالتوافق مع قواطع الأدلة ومقاصدها الشرعية.

– أكدت الدراسة أن القواعد التي اعتمدها ابن العربي في بيان المتشابه من القرآن هي نفس القواعد المعمول بها في تفسير غيرها من الآيات. ومن تم تبقى مآخذ التفسير القران الكريم واحدة.

– جلت هذه المقاربة الأصول الضابطة للتفسير المتشابه من القرآن، سدا لكل متنطع يتطفل على كتاب الله بالتفسير والتأويل بالهوى.

الهوامش:

[1] – قانون التأويل لابن العربي المعافري 118/1
[2] – قانون التأويل لابن العربي المعافري 518/1
[3]– المرجع السابق 663/1
[4]– قانون التأويل لابن العربي المعافري 664/1
[5] – المرجع السابق 665/1
[6] – المرجع السابق 666/1
[7] – قانون التأويل لابن العربي المعافري 664/1
[8] – قانون التأويل لابن العربي المعافري 664/1
[9] – المرجع السابق 664/1
[10] – القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس 1057/1
[11] – القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس 1057/1
[12]– المرجع السابق 1058/1
[12] – المرجع السابق 1059/1
[13]– المرجع السابق 1058/1
[13] – المرجع السابق 1059/1

[15] – قانون التأويل لابن العربي المعافري 664/1

[16] – المرجع السابق 664/1

[17] – قانون التأويل لابن العربي 664/1

[18] – المحصول في أصول الفقه 86/1

[19] – المسالك في شرح موطأ مالك 305/6

[20] – المحصول في أصول الفقه 86/1

[21] – القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس 1060/1

[22]– المحصول في أصول الفقه 86/1

[23]– المحصول في أصول الفقه لابن العربي 86/1

[24] – قانون التأويل لابن العربي 666/1

[25] – المرجع السابق 667/1

[26] – قانون التأويل لابن العربي 669/1

[27]– المرجع السابق 528/1

[28] – المرجع السابق 531/1

[29] – قانون التأويل لابن العربي 1 /531

[30] – المرجع السابق 533/1

[31] – قانون التأويل لابن العربي 533/1

[32] – المرجع السابق 533/1

[33]– المرجع السابق 525/1

[34] – قانون التأويل لابن العربي519/1

[35] – المرجع السابق519/1

[36]– قانون التأويل لابن العربي 520/1

[37] – المرجع السابق 525/1

[38] – قانون التأويل لابن العربي 525/1

[39] – قانون التأويل لابن العربي 525/1

[40] والذي ينبغي أن يعول عليه في هذا الباب كتاب "ابن فورك" في "مشكل القرآن" فإنه لم يؤلف مثله، وقد جمع على نحوه "الرماني" في "تفسير القرآن" عشر مجلدات حسنا في وصفه، باطلا في مقطعه، فإنه مبتدع لا ينبغي لأحد أن يقرأ كتابه إلا أن يكون سبوحا في لجة بحار الشبه، لئلا تتعلق بقلبه شبهة يظنها شهدا وهي صبر، ويرى فيه ما يعجبه فإذا به قذارة وهلكة.

[41]– قانون التأويل لابن العربي525/1

[42]– المرجع السابق.

[43]– قانون التأويل لابن العربي 404/3

[44] – المرجع السابق 405/3

[45]– قانون التأويل لابن العربي 530/1

[46]– المرجع السابق

[47]– المرجع السابق.

[48] – المرجع السابق.

[49]– قانون التأويل لابن العربي المعافري 530/1